

الهوية، السلطة، الحرية:

المتسلط والترحالة*

د. ادوارد سعيد

والآسيويين والأوروبيين - قد لزم أن تعالج أمور المجتمعات غير الغربية، وآداب النساء والقوميات المختلفة والأقليات، وتاريخها ومشاكلها الخاصة، وأن تعالج كذلك مواضيع غير معهودة لم يسبق تدريسها من قبل، كالثقافة الشعبية، والاتصال الجماهيري والفيلم، والتاريخ الشفهي. علاوة على ذلك، فقد وجد عددٌ غير من القضايا السياسية المثيرة للجدل - كالعرق، والجنس (gender)، والإمبريالية، والحرب، والرّق - طريقه إلى المحاضرات والحلقات الجامعية. وغالباً ما كانت ردود الفعل على ذلك التغيير الفائق الذي يكاد أن يكون كوبرنيكياً^(١) في الوعي الثقافي، شديدة العدوانية. لقد تصرف بعض النقاد وكأن طبيعة الجامعة والحرية الأكاديمية تتعرض في حد ذاتها للخطر بسبب التسييس المفرط. وذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك، فأروا أن نقد الشريعة الغربية وعُدتها - كأرسطو، وشكسبير، ووردسورث، وغيرهم من أولئك الذين لقبهم أعداء تلك الشريعة بالذكور الأموات الأوروبيين البيض - يؤذن ببدء حملة فاشية جديدة، وموت الحضارة الأوروبية ذاتها، والعودة إلى الرق، وزواج الأطفال، وتعذد الأزواج أو الزوجات، والحريم.

غير أن التغييرات الفعلية التي تعكس مصالح النساء أو الأمريكيين الأفارقة أو السكان الأصليين ضمن الشريعة، قد كانت في معظم الحالات طفيفة: فإن مواد الدراسات الإنسانية الغربية غالباً ما تتضمن جين أوستن أو توني مورسون، وقد تضاف إليها كذلك روايات لشينوا اشيببي، وغابريال غارسييا مريكيز، وسلمان رشدي.

لقد كان ثمة بعض حالات سخف متطرفة: كأن يرمي علناً الأساتذة والطلاب الأحداث سنناً الأساتذة الأكبر سنناً بالعنصرية، وكأن يشهروا بأقرانهم لعدم سيرهم «على الصراط السياسي

منذ بضعة أسابيع، وأثناء تفكيري فيما يمكنني أن أقوله في هذه المناسبة، التقيت بزميل ودود فطلبت منه أفكاراً واقتراحات. «ما هو عنوان محاضرتك؟»، سألتني. «الهوية، السلطة، الحرية»، أجبت. «هذا موضوع شيق»، رد، «إنك تعني، إذن، أن الهوية هي القدرة [على العمل]؛ والسلطة هي الإدارة؛ والحرية...». وهنا توقفت، وكان لتوقفه مغزى. «ماذا بعد؟»، سألته. «الحرية»، قال، «هي التقاعد».

إن هذه الوصفة الطبية تهكمية برمتها، وقد عكست خفتها ما أعتقد أننا شعرنا به كلانا: وهو أن مسألة الحرية الأكاديمية في وضع شبيه بالذي نجده هنا في Cape Town أعصى على المعادلات الشائعة من أن تفهنا حقها لشدة تعقيدها وإشكالياتها.

هذا لا يعني أن مثقفي أمريكا الشمالية يجدون سهولة عظيمة في أن يعرفوا الحرية الأكاديمية، أو أن يتناقشوا فيها، أو أن يدافعوا عنها. ولا أحتاج إلى أن أذكركم بأن النقاش في الحرية الأكاديمية يتفاوت بين مجتمع وآخر، وأنه يتبدى في أشكال شديدة الاختلاف. وأحد هذه الأشكال في الجامعات الأمريكية اليوم يتعلق بطبيعة المنهج التعليمي. فثمة مناظرة تجري منذ ما لا يقل عن العقد الفات بين أولئك الذين يشعرون بأن المنهج التقليدي الذي يتبعه تدريس الفنون الأدبية - وتحديداً لب الدراسات الإنسانية الغربية - يتعرض لهجوم شرس، وأولئك الذين يعتقدون أن على منهج تعليم الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية أن يعكس بشكل أكثر مباشرة مصالح المجموعات الاجتماعية المكبوتة أو المتجاهلة أو المموهة بمعادلات طنانة. فلقد غدا واضحاً أن الجامعات على امتداد الولايات المتحدة - التي هي في نهاية المطاف مجتمع مهاجرين مركب من الكثير من الأفريقيين

(* نصّ المحاضرة التي ألقاها الدكتور إدوارد سعيد، أستاذ الأدب الإنكليزي والمقارن في جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك، في ٢٢ أيار ١٩٩١ أمام جمع من طلاب جامعة Cape Town في جنوبي أفريقيا.

(١) نسبة إلى نيكولاس كوبرنيكوس، وهو فلكي بولندي (١٤٧٣ - ١٥٤٣) اكتشف أن الشمس، لا الأرض، هي مركز المنظومة الشمسية (هامش المترجم).

أقولها هي أننا إذ نأخذ هذه الأمور الظرفية أو السياقية بعين الاعتبار، فإن البحث عن الحرية الأكاديمية - التي تُكرس لها هذه المناسبة بجلاء - يغدو أكثر أهمية وإلحاحاً وأشدّ تطلباً للتحليل الدقيق والمتأمل. ولما كان من الصحيح المطلق أن المجتمعات المعاصرة تعامل الأكاديمية بجديّة واحترام، فإن على كل جمعية من الأكاديميين والمتقنين والطلاب أن تتصارع مع مسألة ما تكون عليه بالفعل الحرية الأكاديمية في ذلك المجتمع وذلك الوقت وما يتوجب عليها أن تكونه.

دعوني أتمدّد باختصار عن بقعّي العالم اللتين أعرف عنها أكثر ما أعرف. في الولايات المتحدة حيث أعيش وأعمل، حدثت تغيير بارز في الجو الأكاديمي مقارنة مع ما كان عليه حين كنت تلميذاً في الجليل الذي مضى. فحتى نهاية الستينات كان أكثر الناس يسلمون بأن ما يجري في فناء الجامعة معزولٌ عن أي ارتباطٍ بالعالم الخارجي، سواء كان هذا الارتباط ثابتاً، أو متعاوناً، أو تأمرياً (في أسوأ الأحوال).

ومع ذلك، فإنه بسبب تجربة الحرب الشديدة الوقع في فيتنام وبسبب التواصل الكثيف بين الأكاديمية ومؤسسات الحكومة والسلطة، فإن الحجاب قد انتهك إذا صحّ التعبير. ولم يعد من المسلم به أن علماء السياسة أو علماء الاجتماع قد كانوا مجرد منظرين أشبه بالحكام أو أنهم كانوا محض باحثين محايدين. فلقد اكتشف أن الكثير منهم يعملون - سرّاً أحياناً وجهاراً أحياناً أخرى - في خدمة وزارة الخارجية الأمريكية أو وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو البنتاغون في قضايا من نوع العصيان المضاد «البحث القاتل».

وبالرغم من ذلك فبعد أن اعتبرت فكرة انعزال الجامعة فكرة مهجورة، توالى ردود فعل معاكسة ومتساوية. وكاد أن يصبح رؤساً أن تُعتبر الجامعة ذراع الحكومة فحسب، وأنها لا تعكس إلا مصالح الشركات ومؤسسات السيطرة، وأنها يجب بالتالي أن تتحوّل بكليتها إلى مكان يتعلم فيه الطلاب كيف يصيرون مصلحين أو ثوريين. وصارت كلمة السرّ الجديدة: العلاقة بالرائهن (relevance).

ومع دخول مجموعة جديدة من المواد التعليمية في الأكاديمية للمرة الأولى - وأنا أشير ههنا مرة أخرى إلى الدراسات المتعلقة بالنساء والأقليات وأثار الحرب والعنصرية والقمع الجنسي (gender) - فقد بدا حقاً أن ثمة دنيوية جديدة في الجامعة نفت عنها الانعزال النسبي الذي يبدو أنها قد كانت مكرسة له في السابق.

واستجابة لذلك كلّه، فقد كانت «الحرية الأكاديمية» هي الشعار الذي أعطي للحركة التي تزعم رغبتها في إرجاع الجامعة إلى نمط من

المستقيم^(١). بيد أن كل ذلك النقاش والخلاف يشدّد على حقيقة عامة، مؤداها أن ما يجري في المدرسة أو الجامعة ذو امتياز خاصّ بعض الشيء، سواء افترض به أن يبدو «فوق» المصالح الضيقة، والتحوّلات في النمط والأسلوب، والضغط السياسي، من جهة؛ أو أكد من جهة ثانية على ضرورة انحراط الجامعة، ثقافياً وسياسياً، بقضايا التحوّل السياسي والاجتماعي، وبتطوير وضع الأقليات أو الفئات الدنيا، وبسوء استعمال السلطة، وبالزلات الأخلاقية - وكلها قضايا ينبغي على الجامعة أن تجد علاجاً لها، أو أن تنقدها، أو تعارضها.

ومع أن آلافاً من القيود والشروط قد تدخل في نقاش طرف من الطرفين أو كليهما معاً، فإن ثمة افتراضاً واحداً يُجمع عليه الاثنان. فكلّ منهما يرى أن وضع الجامعة أو المدرسة وما يرافقهما من الناحيتين الثقافية والاجتماعية أمور مميزة، تختلف عن مواقع المجتمع الأخرى كالوظائف الحكومية، والمشغل، والمنزل. وأعتقد أن جميع المجتمعات اليوم تكرس امتيازاً خاصاً للمؤسسة الأكاديمية، سواء أعفاها ذلك الامتياز من الالتحام بعالم الحياة اليومية أو دفعها على العكس إلى الانخراط به. ويؤكد ذلك الامتياز الخاص على أن لتلك المؤسسة أوضاعاً خاصة أو أنه يجب أن يكون لها مثلها. فالقول إن فلاناً متعلّم أو مُربّب يعني أن تحدّث عن شيء له صلة بالعقل، وبالقيم الثقافية والمعنوية، وبعملية معينة من البحث والنقاش والتبادل، وكلها أمور لا يُصادفها المرء خارج المؤسسة الأكاديمية بالانتظام الذي يُصادفها داخلها. إن المؤسسات الأكاديمية تصوغ عقل الأحداث/ الشبان، وتهيئهم لمواجهة الحياة. وهذا هو الوضع عينه إذا نحن نظرنا الآن إلى هذه المسألة من وجهة نظر الأستاذ: فإن تعلّم يعني أن تخرط في مهنة أو دعوة لا تُعتيان أساساً بالربح المادي وإنما بالبحث الأبدى عن الحقيقة.

إن هذه الأمور هي أمور شديدة العلوّ والأهمية، وتشهد - بالنسبة لمن قد جعل من العلم حياة له - على الهالة الأصيلة التي تحيط بالمشروع الأكاديمي والثقافي. إن ثمة شيئاً مقدساً ومكرساً في الأكاديمية: ثمة إحساسٌ بالحرمة المنتهكة نختره عندما تتعرض الجامعة أو المدرسة لضغوط سياسية فظة. ومع ذلك فيني أعتقد أن إيمان المرء بتلك الحقائق الجبارة لا يعني إعفائه تماماً من الظروف - والبعض قد يُسمّيها «العوائق» - التي تمسّ التعليم اليوم وتؤثر على تفكيرنا به وتصوره جهودنا في الأكاديمية. إن النقطة التي أود أن

(١) Politically Correct؛ وقد تمدّدت استخدام التعبير القرآني لإبراز تقديس البعض في أمريكا للأفكار السياسية الجذرية (هـ.م.٠).

إحياد (المأسوف على زواله أسفاً عظيماً) تجاه عالم الحياة اليومية وإلى إقامة مسافة بينها وبين ذلك العالم.

غير أنه قد تم ههنا استحضار كل أنواع المبالغات والتشويهات الجدلية. فقد صوّرت المؤسسة الأكاديمية الأمريكية، خلال الثمانينات، بأنها في قبضة مؤامرة ماركسيّة ثورية. وهذا بالطبع مفهوم خاطئ إلى درجة مضحكة. علاوة على ذلك فإنّ البرهان الذي قُدّم باسم الحرية الأكاديمية زعم بأنّ إدخال مواد جديدة وأفكار جديدة كثيرة في المنهاج التعليمي التقليدي قد سبب انحداراً في المستويات العريقة التي تمتعت بها الجامعة، وهي مستويات يؤكد الزاعمون أنها قد انحدرت ضحية الضغوط السياسية الخارجية.

معظم الجامعات الغربيّة مؤسسات سياسيّة وهي امتدادات لدولة الأمن القومي الجديدة!

وكانت إعادة تكريس مبدأ ابتعاد الجامعة الحقيقي عن الحياة اليومية تعني العودة إلى المواد التعليميّة والأفكار والقيم المستمدّة بشكل حصريّ من تيار المفكرين الأوروبيين السائد: أفلاطون، أرسطو، سوفوكليس، ديكارت، مونتاني، شكسبير، باكون، لوك، وهلمّ جرّاً. ولقد كان أحد أشهر الكتب وأكثرها مبيعاً في القرن الماضي كتاب انغلاق العقل الأمريكي [مؤلفه آلان بلوم]، وهو خطبة لاذعة طويلة ضد مجموعة مشكّلة من الأشرار، بمن في ذلك نيتشه والفكر النسوي التحرري والماركسية والدراسات المعنيّة بالسود. وكان مؤلف ذلك الكتاب - الذي كان أستاذاً في جامعة كورنيل حين أغلقتها لفترة قصيرة مجموعة من الطلاب الأمريكيين ذوي الأصل الأفريقي - من المرارة بحيث أن كتابه أعلن صراحة تأييده لحقّ الجامعة في تعليم نخبة صغيرة راشدة ومهيّأة بعناية، بدلاً من تعليم أعدادٍ ضخمة من الفقراء والمحرومين. والنتيجة - على نحو ما بيّن الكتاب بوضوح - هي أن حفنة صغيرة فحسب من أعمال الإغريق وبعض فلاسفة عصر الأنوار الفرنسيين ستنتج في الامتحانات القاسية التي تهيمّ لها إمكانية الدخول إلى منهاج التعليمي «التحرّري» الجديد.

إنّ هذا يبدو مضحكاً بالنسبة لكم، وأعتقد أنه أمرٌ مضحكٌ بالفعل. ذلك أنّ الوصفة المعطاة لمعالجة ويلات الجامعة، لتحريرها من الضغوط السياسية، هي - بمعنى من المعاني - أسوأ من المرض

نفسه. وبالتأكيد فإنّ المرء يخال أن استخدام مفهوم الحرية في الأكاديمية إنّما سيُعنى أساساً لا ظاهراً بإدخال المواد الجديدة لا باستعادها. وإنه ليبدو بالتأكيد أنّ من المفترض في الجامعة أن تكون المكان الذي تُشجّع فيه قدر المستطاع الكثير من المساعي الثقافية المثيرة والشيقّة بدلاً من أن تكون المكان الذي تُمنع فيه.

وإنّي أسلم - كما ينبغي لكل واحدٍ أن يفعل - بأنّ مفهوم الحرية لا يمكن أن يكون إجازةً تتيح للمرء (على نحو ما عبر ماثيو آرنولد في سياق مختلف) بأن يفعل ما يشاء ويرغب. على أيّ اعتقد أنه لا يمكن لمن يدعو إلى حق الطلاب والأساتذة في القيام بالمساعي الثقافية أن يقضي معظم وقته في التأكيد على أن حفنة فحسب من الكتب والأفكار والفروع والأساليب أهلٌ للاهتمام الثقافي الجدّي. إنّ حقائق الحياة الاجتماعية تُعتبر من وجهة نظر هذا المنحى دنيئة ومحقرّة. على أنه ينبغي أن نلاحظ أن أساتذة كمؤلف انغلاق العقل الأمريكي لا يجدون أيّ صعوبة في قبول المال من الشركات والمؤسسات الموجودة خارج الجامعة وتبني آراءهم الشديدة المحافظة. إنه ليس من المبالغة في شيء أن نقول إنّ ممارسات كهذه تكيل الأمور بمكيالين مختلفين: فالحق أنك لا تستطيع أن تتهم أناساً بالعداء للحرية الأكاديمية لمجرد أنهم يرحّبون بإدخال المهوم الدنيوية في المؤسسة الأكاديمية، في حين أنك عندما تقوم بالشيء نفسه تقريباً تعتبر نفسك «مُدبّحاً للمستويات العالية».

ثمّة تحدّد مختلف كلياً لمفهوم الحرية الأكاديمية نجده في الجامعات لوطنية في العالم العربي الذي هو مسقط رأسي. وإنّي أتحدّث هنا عن معظم الجامعات الكبيرة العامة في كثير من البلدان العربية. . . تحكّم معظم هذه البلدان حكومات غير دينية وإن كان بعضها - كالسعودية - يُسرّ من قبل حكوماتٍ غير دينية ذات تفويض ديني. على أن ما يهم أن نفهمه هو أن الجامعات العربية، باستثناءات قليلة، ليست جامعات قومية فحسب بل مؤسسات سياسيّة كذلك، وذلك لأسباب مفهومة تماماً. فقد كان العالم العربي طوال قرون متعددة تحت حكم الكولونيالية العثمانية أو الأوروبية. وكان استقلال بلدان مثل مصر وسوريا، مثلاً، يعني أن الشباب قد صار بمقدورهم أخيراً أن يتقنوا تقاليد بلدانهم العربية وتوارثها ولغاتها وحضارتها. وفي وضعي أنا بالذات على سبيل المثال، فقد تلقيت علمي جميعها في المدارس البريطانية الكولونيالية في فلسطين ومصر، حيث كان التدريس منصباً على تاريخ المجتمع البريطاني وأدبه وقيمه. والأمر نفسه تقريباً حصل في المستعمرات البريطانية (كالهند) والفرنسية

والمدرسة بوصفها بوتقتين تتشكّل فيها الهوية الوطنية .
لكن التربية الحقيقية في العالم العربي غالباً ما كانت منقوصة إذا صحّ التعبير. ففي حين وقع الشبان العرب في الماضي ضحية لتدخل الأفكار والقواعد الغربية، فإنهم الآن يُعاد خلقهم في صورة الحزب الحاكم الذي أضحى بسبب الحرب الباردة والصراع العربي الإسرائيلي، حزب الأمن القومي، والحزب الوحيد في بعض البلدان كذلك. فبالإضافة إلى الضغط الشديد المتزايد على الجامعات لفتح أبوابها للجميع في المجتمع الجديد - وهي سياسة مثيرة للإعجاب الشديد - فإن الجامعات قد صارت كذلك أرض الاختبار بالنسبة للقوميين الحازمين. وكانت تعيينات الأساتذة - كما هو الحال في كثير من الأماكن في العالم اليوم - تعيينات حكومية. وللأسف فإن الولاء السياسي، لا التفوق الثقافي، قد جعل في كثير من الأحيان محكاً للترقية والتعيين. وكانت النتيجة أن الحياء وانعدام الخيال انعدماً متعمداً والمحافظة الحذرة قد نجحت في أن تحكّم الممارسة الثقافية. ولما كان الجو العام في العالم العربي قد غدا في العقود الثلاثة الماضية تأمرياً وغدا كذلك - وهذا ما يؤسفني قوله - قمعياً (وكل ذلك باسم الأمن القومي)، فإن القومية في الجامعات قد أضحت تمثل التكيّف مع الواقع لا الحرية، والحذر والخوف لا الذكاء والجسارة، والحفاظ على النفس لا تعزيز المعرفة.

الجامعات العربية تمثل التكيّف لا الحرية، والحذر لا الجسارة، والحفاظ على النفس لا تعزيز المعرفة!

ولم يقتصر الأمر على هجرة عدد ضخم من الأشخاص اللامعين والموهوبين من العالم العربي، وإنما أستطيع القول كذلك إن مفهوم الحرية الأكاديمية بكامله قد انحدر انحداراً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية. ولم يعد ممكناً أن يكون المرء حراً في الجامعة إلا إذا تحنّب تحنّباً تاماً كل ما يثير الشبهة أو الاهتمام غير المرحب به. وإني لا أود أن أقوم بوصف طويل ومُحزن لما آل إليه وضع الجامعات العربية في معظم خصائصها الراهنة - وهو وضع شديد التثبيط والتهميد -، ولكنني أعتقد أن من المهم أن نربط ذلك الوضع الكئيب بانعدام الحقوق الديمقراطية وغياب الصحافة الحرة وحلول جوّ خلو من الرفاهة والثقة في جميع أرجاء المجتمع الأخرى. ولا يقدر أحد أن يقول إن تلك الأشياء ليست مترابطة؛

(كالجزائر) حيث افترض أنّ على أبناء البلد الأصليين أن يتعلّموا أوّليات الثقافة من خلال الاصطلاحات والأساليب المصمّمة في الواقع لكي تبقى نُخب أبناء البلد هذه خاضعة للحكم الكولونيالي ولتفوق التعليم الأوروبي، وهكذا دواليك. وحتى بلوغي السادسة عشرة من العمر كنت أكثر اطلاعاً على نظام الأوقاف الكنسية في القرن الثامن عشر في إنكلترا من اطلاعي على كيفية عمل الأوقاف الإسلامية في الأجزاء الخاصة بي من هذا العالم. وكانت مهزلة المهازل أن يكون القناصل الكولونياليون كرومر وكيثشنر مألوفين لديّ أكثر من هارون الرشيد وخالد بن الوليد!

عندما تحقّق الاستقلال نتيجة للنضالات المعادية للاستعمار، كان التعليم من بين الميادين الأولى التي تغيّرت. أذكر، على سبيل المثال، أنّ تركيزاً شديداً قد حصل عقب ثورة ١٩٥٢ في مصر على تعريب المنهاج التعليمي، وتعريب القواعد الثقافية، وتعريب القيم التي ينبغي تلقينها في المدارس والجامعات. والوضع نفسه ينطبق على الجزائر بعد عام ١٩٦٢، حيث أوّعز للمرة الأولى إلى جيل كامل من المسلمين بدراسة اللغة العربية التي كانت قد مُنعت إلا في الجوامع عندما كانت الجزائر لا تزال تُعتبر دائرة من دوائر فرنسا وتُحكّم وفق ذلك الاعتبار. وتبعاً لذلك فإنّ من المهم أن نفهم الشوق الذي سرى في فكرة استرداد الأرض التربوية التي كانت لسنوات طويلة محتلة من قبل الحكام الأجانب في العالم العربي. كما أنّ من المهم أن نفهم الجرح الروحي العميق الذي أحسه الكثيرون منّا من جرّاء الوجود الثابت بيننا لأجانب متجبرين علّمونا أن نحترم القواعد والقيم البعيدة عنا أشدّ من احترامنا قيمنا وقواعدنا الخاصة بنا. لقد أشعرنا بأنّ حضارتنا دون غيرها من الحضارات، وأنّ تلك الدونية قد تكون حلقة في حضارتنا، وأن حضارتنا هذه شيء يجب أن يُثير الخجل فينا.

إنه سوف يكون من الخطأ أو العبث أن يُوحى بأنّ التربية القومية المستندة إلى الأعراف العربية هي في حدّ ذاتها تافهة أو فقيرة. إن التقليد العربي - الإسلامي هو واحد من الإسهامات الثقافية العظيمة التي قدّمت للإنسانية. وفي جامعتي فارس والأزهر القديمتين، كما في المدارس المختلفة المنتشرة في العالم العربي، تجربة تربوية غنيّة قد قدّمت لأجيال لا تُحصى من التلاميذ. ولكنّه من الصحيح أيضاً القول إنّ الجامعات الوطنية في الدول العربية المستقلة حديثاً قد اعتبرت - بغضّ النظر عن كون مثل هذا الاعتبار صواباً أو خطأ - امتدادات لدولة الأمن القومي الجديدة. وهذا يبرهن، مرة أخرى، على أن جميع المجتمعات تُضفي امتيازاً ملحوظاً على الجامعة

فالواقع أنها واضحة الارتباط. إن القمع السياسي لم يكن، في يوم من الأيام، في صالح الحرية الأكاديمية، بل إنه قد كان - ولعل هذا أشد أهمية - كارثياً بالنسبة للتفوق الأكاديمي والثقافي. إن تقييمي للحياة الأكاديمية العربية هو التالي: إن ثمناً أبهظ مما ينبغي قد تم دفعه من أجل تثبيت أقدام الأنظمة القومية التي أذنت للأهواء السياسية ولايديولوجية الامتثال بأن تسود المؤسسات المدنية كالجامة، وأن تبتلعها رُجماً. إن قسر ممارسة الخطاب الثقافي على الامتثال لإيديولوجية سياسية مقررة سلفاً هو إلغاء للفكر برمته.

إن المؤسسة الأكاديمية الأميركية، على مشاكلها، في وضع مختلف تماماً عن نظيرتها في العالم العربي. إن الإيجاء بأن ثمة أوجه شبه واضحة بين الاثنين يؤدي إلى تشويه صورة كل منهما. على أي لا أود أن أتغنى بحرية البحث الأشد جلاءً، وبمستوى الإنجاز الثقافي الأعلى بشكل عام، وبمجال الاهتمامات الشديدة الاتساع - وكلها أمور ظاهرة في المؤسسة الأكاديمية الأمريكية - على حساب القيود والمصاعب الأكثر وضوحاً في الجامعة العربية التي تعاني، بعد كل ما قدّمنا، مصيراً مشتركاً مع الكثير من الجامعات الأخرى في العالم الثالث. إن مدحاً متعالياً كهذا لفضائل التربية الغربية اليوم سوف يكون شديد السهولة والسذاجة.

ومع ذلك فإن من المهم أن نبيّن الصلة بين أوضاع تربية مختلفة مماثلة لتلك التي نجدتها في كُـل من الشرق الأوسط والولايات المتحدة؛ فإننا سوف نلاحظ إذًا أن ثمة أولوية قد وُضعت عند الاثنين على الهوية الثقافية والقومية للتربية المعطاة. وقد تحدّثت من قبل عن المناظرة التي تجري بين المدافعين عن الشرعة الغربية في الجامعات الأمريكية وأعدائها؛ وتحدّثت كذلك كيف أن الجامعات العربية في أعقاب الاستعمار والاستقلال قد أوّلت درجة عالية من التشديد على عروبة ما كان يُدرّس. في الوضعين كليهما إذن، ثمة فكرة واحدة - هي الهوية القومية - تشع رغم اختلافها الشديد وبعده الواحد منها عن الآخر عادةً. إن هذه الفكرة بالتحديد - أميركية وغربية في الوضع الأول، وعربية إسلامية في الثاني - هي التي تؤدي دوراً ذا أهمية مدهشة بوصفها سلطة ومرجعاً في العملية التربوية كلّها. وإنّي أريد أن أطرح سؤالاً يدور حول كيف أن الأهمية المركزية والسلطة اللتين تعطيان للهوية القومية تسمان الحرية الأكاديمية - وأعني ما يشرح باسم هذه الحرية - وتؤثران عليها بشكلٍ مكتوم غالباً ما يكون خلواً من أي مناقشة أو اعتراض.

عندما ناقشت سابقاً كيف أن الظروف الاجتماعية والثقافية المعينة التي تكتنف الحرية الأكاديمية في كل مجتمع هي التي تحدّد مشكلة

هذه الحرية، كانت الهوية القومية هي ما كنت قد عنيته بدرجة كبيرة. ولا شك أن هذا الوضع ينطبق على مجتمع كجنوبي أفريقيا، الذي يشهد الآن تحولاً مميزاً في صعوبته ووطأته. غير أن المرء إذ يتطلّع إلى مناطق أخرى في العالم، فإنه يجد أن الكثير من البلدان تشهد سجلاً مماثلاً حول ماهية الهوية القومية أو ما يجب أن تكون عليه. إن هذا السجل يكاد أن يعرف - أكثر من أي عامل آخر - الوضع السياسي والثقافي في أواخر القرن العشرين؛ فإذا بصغر العالم ويغدو أكثر توافقاً من الناحية الاقتصادية والبيئية وعبر الثورة في وسائل الاتصال، فإن ثمة إحساساً متعاطياً بأن المجتمعات تتفاعل وغالباً ما يكون هذا التفاعل سحجاً - من خلال تعريف هوياتها القومية. تأمل، على المستوى الشامل، الأهمية التي يحتلها اليوم المجتمع الأوروبي الغربي بوصفه كتلة ثقافية واحدة ضخمة تتفاعل مع المجتمع الأوروبي الشرقي والاتحاد السوفياتي واليابان والولايات المتحدة والكثير من بلدان العالم الثالث. وانظر كذلك إلى السجل القائم بين العالم الإسلامي والغرب، حيث تؤدي الصور القومية والثقافية والدينية التي يقدمها كُـل من العالمين عن ذاته دوراً شديداً القوة.

إنّي مقتنع بأن الحديث عن الهيمنة ومحاولات السيطرة والتحكم بالموارد في هذا الصراع الكوني لهو حديثٌ شديد الصحة وإن يكن ميلودرامياً كذلك.

لكنّ القصة لا تنتهي عند هذا الحد. ففي داخل مجتمعات كهذا المجتمع وكغيره في أجزاء مختلفة من العالم الغربي والأفريقي والآسيوي والإسلامي، ثمة سجل يدور كذلك حول مفهوم الهوية القومية الذي ينبغي أن يسود. ورغم أن هذا السؤال ذو أصول فلسفية وتاريخية، فإنه يقود المرء في نهاية المطاف إلى المسألة السياسية العاجلة التي تعنى بكيفية حكم هذا المجتمع متى حُدد تعريف الهوية. إن النظر المتمعّن إلى تاريخ الإمبريالية والاستقلال الحديث قادر أن يستوعب مركزية المناظرة القائمة. ففي الجزائر - على نحو ما تشهد كتابات فرانز فانون ببلاغة - اعتبر الفرنسيون الجزائريين عرقاً أدنى لا يمكنه أن يتبوأ سوى مرتبة التابع المرووس. بل إن ألبير كامونفسه، وهو الكاتب الإنساني البارز الذي كان ينتمي إلى جمهور المستوطنين الفرنسيين المولودين في الجزائر، قد صور الجزائري في قصصه على هيئة المخلوق المتوعد الذي لا يملك اسماً؛ وفي نهاية الخمسينات جهر كامو في التاريخ الجزائري بأن ليس ثمة أمة جزائرية مسلمة. غير أن مثل هذه الأمة قد كانت موجودة بالطبع. وبعد تحرير الجزائر عام ١٩٦٢ كان من المهمات الأساسية لجهة التحرير الوطني الجزائري أن تعيد تأسيس وحدة الهوية

القومية من جهة أخرى - وهو تناقضٌ قد كُرس له الكثير من التعليم. فلو استحضرننا مرة أخرى المثاليين اللذين أعطيتهما أنفأ (عن المناظرة حول مسألة ما هو غربي في الجامعات الأمريكية، وعن تسييس عروبة الجامعات العربية)، فإننا سوف نلاحظ في الحالتين أن ثمة مفهوماً متداعياً مماثلاً هوياً قوميةً أوحد يكاد يسود هذه الهوية على التشكيكية الحقيقية والتنوع المتشعب الجوانب للحياة الإنسانية. في الحالتين كليهما ثمة إقحامٌ لنوع من المفهوم الفوقومي (supernational): الغرب في الولايات المتحدة؛ والعرب أو الإسلام في بعض البلدان العربية التي تحتوي على جمهور كبير من الأقليات. غير أن هذا لا يحسن الأوضاع على الإطلاق، لأن مزيجاً من السلطة والموقف الدفاعي يكبح الفكر في الحالتين ويعوقه ويُشوّهه في نهاية المطاف. إن ما يهم آخر الأمر بشأن «العرب» أو «العرب» ليس في رأيي ما تستبعده مثل هذه المفاهيم، وإنما ما ترتبط به، وما تستوعبه من أشياء، وأهمية التفاعل فيما بينها من جهة وبين هذه الحضارات الأخرى من جهة ثانية.

روح الحياة الثقافية روح نقدية لا تبجيلية ووطنية.

ليس لديّ طريقٌ سهلة لحل هذا التناقض الشديد الخطورة. غير أني أعلم، مع ذلك، ان معنى الحرية الأكاديمية لا يمكن أن يختزل ببساطة إلى تبجيل سلطة الهوية القومية التي لم تخضع للفحص، وإلى تبجيل ثقافتها. فالحياة الثقافية - وأنا أتكلم ههنا عن العلوم الاجتماعية والإنسانيات بشكل أساسي - هي في جوهرها حرية أن تكون نقدية: إن النقد هو الحياة الثقافية عينها؛ ورغم أن الفضاء الأكاديمي جزءٌ كبير من هذه الحياة، إلا أن روحها روحٌ ثقافية ونقدية، لا تبجيلية ووطنية.

إن واحداً من أعظم دروس الروح النقدية هو أن الحياة والتاريخ الإنسانيين دينويان، أي أن من يشيدهما ويعيد إنتاجهما هم في الواقع رجالٌ ونساء. إن المشكلة في غرس الهوية الثقافية أو القومية أو الإثنية في الأذهان تكمن في أن ذلك الغرس لا يُراعي بقدر كاف حقيقة أن تلك الهويات تشييدات، لا نتاج الطبيعة أو الله. فإذا كان للمؤسسة الأكاديمية أن تكون مكاناً لتحقيق الفكر، لا الأمة - وذلك ما اعتقد أنه مبرر وجود المؤسسة الأكاديمية - فإن على الفكر أن لا يُقصر على أن يكون عبداً لسلطة الهوية القومية. وإلا،

الجزائرية المسلمة ومركزيتها وأسبقيتها وسيادتها. وقد ترافق مع خلق بيئة حكومية جديدة في الجزائر وضع برنامج تربوي يركز أولاً على تعليم اللغة العربية وعلى التاريخ الجزائري اللذين كانا من قبل ممنوعين أو تابعين لبرنامج تشدد على تفوق الحضارة الفرنسية.

وبالطبع فإن جنوبي أفريقيا سوف تشهد - وهي تشهد الآن بدون أدنى شك - الدينامية نفسها التي تتجسد في طبيعة البرنامج التربوي، إذ تخرج البلاد من نظام التمييز العنصري (الابارتايد) إلى نظام جديد من الحكم الديمقراطي الذي لا ينحاز إلى عرقٍ دون آخر. لكنني أودّ أن أدلي ببضع نقاط أخرى في هذا الموضوع، لما له من صلة بمسألة الحرية الأكاديمية.

النقطة الأولى هي أن العلاقة بين الهوية القومية والهويات القومية الأخرى، في وضع يكون فيه النزاع الحضاري عالمياً، سوف تنعكس في المؤسسة الأكاديمية. السؤال هو: كيف يتم ذلك الانعكاس؟ إن كل حضارة تُخبر عن ذاتها، وكل حضارة تؤكد، بالطبع، تفوقها على الحضارات الأخرى. إن دراسة التقاليد والروائع والأساليب التأويلية العظيمة في حضارة من الحضارات تُميل أفراد هذه الحضارة إلى مشاعر الإجلال والاحترام والولاء بل الوطنية كذلك. وإن هذا لأمر مفهوم. بيد أني أعتقد أن لا حضارة توجد في معزل عن الحضارات الأخرى؛ ولما كان من الطبيعي أن تكون دراسة التراث القومي الخاص بفردي من الأفراد في المدرسة والجامعة أمراً مسلماً به، فإنه يتوجب علينا - أثناء دراسة ثقافة ذلك الفرد - أن ننظر إلى ما يتم نقله كذلك من الحضارات الأخرى والتقاليد الأخرى والمجموعات القومية الأخرى. وإنني أودّ أن أزعّم بأن الحرية الأكاديمية الحقيقية سوف تواجه خطراً كبيراً لو تحلّت السلطة المسبغة على الثقافة القومية الخاصة سلطة إدامة العداوة بين الحضارات؛ لأن ذلك سوف يعني الإذعان لضرورة أن يتعدّد الخطاب الثقافي أمام مذبح الهوية القومية ويحتقر الهويات الأخرى ويشوّهها.

لأفسّر ما قلته. تاريخياً، لكل مجتمعٍ آخره: فللاغريقيين البرابرة، وللعرب الفرس، وللهندوس المسلمين، وهكذا دواليك. ولكن لما كان القرن التاسع عشر قد وحد النظام العالمي، فإن الثقافات والمجتمعات اليوم باتت مختلطة. ليس ثمة من بلد في العالم مصنوع من مواطنين متماثلين الصفات والخصائص: فلكل بلد مهاجروه و«آخروه» الداخليون؛ وكل مجتمع - شأنه في ذلك شأن العالم الذي نعيش فيه - خليطٌ من الأجناس. ومع ذلك فإن ثمة تناقضاً في قلب هذا العالم الحيوي المركب المختلط نفسه. وأقصد بذلك التناقض: التناقض بين حقيقة الأجناس المختلطة من جهة، ومفهوم الهوية

إلغائها برمتها. وإن إسرائيل لتفعل ذلك وسط معارضة غربية ضئيلة. وبالطبع فإن المساعدات الأمريكية مستمرة، والتغني بديموقراطية إسرائيل مستمر. ولكن ما هو أكثر ضلة بالنقطة التي أحاول أن أبيتها هنا هو أن ممارسات إسرائيل الساعية إلى إنكار الهوية الوطنية الفلسطينية ومحوها وجعلها مستحيلة الوجود إلا بوصفها متعلقة «بالسكان العرب» في «يهودا والسامرة» (وهو ما يُطلق على الضفة الغربية وغزة في الخطاب الإسرائيلي الرسمي) -

أنا فلسطيني عربي أمريكي، ولا أتعاطف مع انتصار أية هوية من هذه الهويات على الأخرى!

أقول إن مثل تلك الممارسات لا تتم على يد كولوناليين حديثين وإنما على يد أحفاد شعب، هم اليهود، قد كانوا أنفسهم قبل أقل من جيل خلا ضحايا ممارسات مماثلة. أن تصوير الضحية جلاذ شعب آخر هو قلب للتاريخ يبعث في المتأمل الهول. أن يضطهد ذلك الجلاذ الجديد الشعب الذي حرمه من حقوقه ونفاه خارج وطنه. مستفيداً طوال فترة اضطهاده ذاك من الدعم الغربي المعنوي السخي لإسرائيل، هو حقيقة مرعبة في وحشيتها.

وإلا فلماذا يتم مثل ذلك الاضطهاد لو لم يكن يهدف إلى تثبيت هوية وطنية جديدة وقومية جديدة - هي الإسرائيلية - التي تقضي بغياب هوية وطنية متعارضة وقومية موجودة قبلاً - هي الفلسطينية؟ إنني لا أستطيع ولن أحاول أن أفسر لماذا تصنع إسرائيل ما تصنعه بحق الشعب الفلسطيني. غير أنني أستطيع أن أقول، بتفهم وتعاطف، إن أكثر الفلسطينيين الذين يعانون اليوم من مثل تلك البلايا يتطلعون بالطبع إلى اليوم الذي يمكنهم فيه أن يمارسوا حق تقرير مصيرهم في دولة مستقلة خاصة بهم، ويتطلعون إلى اليوم الذي تستطيع فيه الجامعات والمدارس الفلسطينية أن تعلم الشباب والأحداث تاريخ الحضارة العربية وتقاليدها إلى جانب تاريخ الحضارات الأخرى التي تشكل التاريخ الإنساني وتقاليد تلك الحضارات. إن أغلبية المواطنين في جنوبي أفريقيا يشعرون ولا ريب بالوجع الذي نحس به ويشعرون كذلك بالإهانة والقمع لرؤية ممثلينا يجرمون من حقهم في تمثيل شعبهم، ولرؤية نضالنا يُنعت بـ «الإرهاب» وحده، ولحقوقنا السياسية تُنكر علينا، ولحق تقرير

فإنني أخشى أن تعيد المؤسسة الأكاديمية تكرير المظالم والأعمال الوحشية والارتباطات غير العاقلة التي شوهت التاريخ الإنساني تشويهاً عظيماً. وإذًاك تفقد المؤسسة الأكاديمية الكثير من حريتها الثقافية الحقيقية.

والآن اسمحوا لي أن أتحدث بنبرة شخصية بل وسياسية كذلك. إنني شخصياً أنتمي - كما ينتمي كثيرون غيري - إلى أكثر من عالم واحد. فأنا عربي فلسطيني، وأنا أمريكي كذلك. وذاك ما يمنحني منظوراً مزدوجاً غريباً كي لا نقول شاذاً. علاوة على ذلك فأنا بالطبع إنسان أكاديمي. إن أياً من هذه الهويات ليست مانعاً في وجه الأخرى؛ فكل واحدة منها تؤثر في الأخرى وتستخدمها. إن ما يعقد الأمور هو أن الولايات المتحدة تحوض حرباً تدميرية ضد بلد عربي، هو العراق، الذي كان بدوره قد احتل بطريقة غير شرعية بلداً عربياً آخر هو الكويت وحاول أن يلغيه. والولايات المتحدة هي كذلك الراعي الأول لإسرائيل، وهي البلد الذي اعتبر - كفلسطيني - أنه دمر المجتمع والعالم الذي ولدت فيه. إسرائيل اليوم تفرض احتلالاً عسكرياً وحشياً على الضفة الغربية وغزة الفلسطينيين. ولهذا فإنني مطالب بأن أتغلب على التوترات والتناقضات المختلفة الكامنة في سيرتي نفسها.

من الواضح أنني لا أستطيع أن أتعاطف على الإطلاق مع انتصارية هوية من الهويات، لأن خسارة الأخرى وحرمانها أكثر إلحاحاً بالنسبة لي. إن ثمة سخرية في حقيقة أنني، إذ أتحدث كأمركيكي إلى مواطنين من جنوبي أفريقيا وفي جامعة جنوب - أفريقية في موضوع الحرية الأكاديمية، فإن الجامعات والمدارس في فلسطين تغلق وتفتح بقرار تآديبي متعمد من السلطات العسكرية الإسرائيلية. لقد ساد مثل هذا الوضع منذ شباط ١٩٨٨، واستمرت الجامعات الرئيسية مغلقة. إنكم حين تعلمون أن أكثر من ثلثي مواطني فلسطين المحتلة هم دون الثامنة عشرة من العمر، فإن حرمانهم من المدرسة والكلية والجامعة بموجب مرسوم نظامي أمرٌ مريع. وفي الوقت نفسه يذهب الأطفال والشباب اليهود بحرية إلى مدارسهم وجامعاتهم ذات المستوى المحترم. إن ثمة جيلاً كاملاً من الأطفال الفلسطينيين يخضعون للتجهيل الفعلي بسبب المخطط الإسرائيلي والرؤية المبرمجة. وحسب معلوماتي فإن المثقفين والأكاديميين الغربيين لم يقوموا بأي حملة حقيقية منظمة تهدف إلى التخفيف من وطأة هذا الوضع. لقد احتج بعض الأفراد على ذلك الوضع بدون شك، غير أن إسرائيل لا تزال تمارس مثل هذه الممارسات وغيرها مما يهدف إلى إنكار الهوية الوطنية الفلسطينية بل

الأكاديمية، ولكن الجامعة، في رأيي، بشكل خاص - لها دورٌ مميز في معالجة هذه الأمور. فالجامعات توجد في العالم الحي، رغم أن كل جامعة - كما سبق أن أوحيت - توجد في عالمها الخاص ولها تاريخ وظروف اجتماعية خاصة بها. إني لا أستطيع أن أقنع نفسي بأن

مسيرنا يُوجّل إلى ما لا نهاية، ولعقاب جماعي يمارس علينا كُلاً دقيقة. أليس واقعاً أن ما يجعل تلك الممارسات أشدّ إيلاًماً أنها غالباً ما تتم باسم الأخلاقية الغربية والتوراتية/ الإنجيلية المدعومة بترات عريق من الحكمة والعلم والتطور والخبرة التقنية؟ ما أشدّ ما يشعر به السكان الأصليون من الاستهتار والاشمئزاز تجاه ذواتهم إذ يجروون على مقاومة هوية ثقافية [غربية] يمثل هذه الفتنة؛ وإذ يملكون الوقاحة لأن ينعنوا أعمالاً كإغلاق المدارس والجامعات على يد تلك السلطات، بالوحشية والظلم!

**لقد دام الاحتلال البريطاني للهند عشرات الأجيال؛
ودام الاحتلال الفرنسي للجزائر ١٣٠ سنة؛ وسوف
ينتهي اضطهادنا، نحن الفلسطينيين وشعب جنوب
إفريقيا!**

الجامعة - على ضرورة عدم تحويلها إلى ساحة سياسية مباشرة - خلّو من عوائق البيئة المحيطة بها ومن مشاكلها وتفاعلاتها الاجتماعية. ما كان أجدد بالمرء أن يُراعي كل هذه الحقائق بدل أن يتحدث باستهتار عن الحرية الأكاديمية على نحو وهمي ولا مبالٍ، كما لو أن الحرية الحقيقية ممكنة وأنها متى تحققت فإنها ستواصل التحقق من غير توقف ولا اضطراب! . عندما بدأت التدريس منذ حوالي الثلاثين عاماً، انتحى بي زميلٌ أكبر سناً وأعلمني أن الحياة الأكاديمية غريبة حقاً: فهي تبعث على السأم القاتل أحياناً، وهي مهذبة عموماً ومرهفة - على طريقتها الخاصة - حتى العجز، لكنها - أيّاً يكن الأمر، أضاف زميلي - أفضل بالتأكيد من العمل! . إن أحداً منا لا يستطيع أن ينكر الإحساس بالحظوة داخل الحرم الأكاديمي، أن يُنكر الإحساس الحقيقي بأننا نقرأ الكتب ونتحدث ونكتب عن أفكار وتجارب وحقب عظيمة، فيما يذهب معظم الناس إلى أعمالهم ويعانون قلقهم اليومي. وفي رأيي فإنه ليس ثمة من حظوة أعظم من هذه الحظوة. لكن الواقع أن لا جامعة (أو مدرسة) يمكن أن تكون، حقاً، ملجأً يفرّج إليه المرء هرباً من مصاعب الحياة الإنسانية، وتحديداً من الجماع السياسي بين مجتمع معين وثقافة معينة.

على أن هذا لا ينكر حقيقة أن للجامعة - كما عبّر Newman بأسلوب جميل جدير بالتذكر - :

الهدف التالي والرسالة التالية: ألا تبحث في الواقع الأخلاقي ولا الإنتاج الميكانيكي، وأن تصرّح بأنها لا تتقّف المرء المهارة الفنية ولا الواجب؛ وظيفتها هي الحضارة الثقافية؛ وهنا تستطيع أن تغادر

إن مثل هذا الوضع، لمن يعرف قليلاً عن تاريخ الاستعمار في العالم غير الأوروبي، سوف يزول لا محالة. لقد دام الاحتلال البريطاني للهند عشرات من الأجيال، لكنّ البريطانيين غادروا الهند في نهاية المطاف؛ وبعد مئة وثلاثين سنة من الاحتلال، غادر الفرنسيون الجزائر؛ وبعد وقتٍ ما سوف تزول سياسة التمييز العنصري في جنوبي أفريقيا. إن اضطهادنا، نحن الفلسطينيين، سوف ينتهي هو الآخر، وسوف نقرر مصيرنا بأنفسنا، لا على حساب شعبٍ آخر، وإنّما من خلال دولة فلسطينية مجاورة لإسرائيل. إن التحدي هو ما سوف نصنعه، ثقافياً وأكاديمياً، باستقلالنا المكتسب. إنني أطرح هذا السؤال بوصفه، ربما، السؤال الأكثر جدية بالنسبة لمن يواجهه - وليس هؤلاء المواجهون من بين من كانوا في أسفل المجتمع فحسب، بل إنهم ينتمون إلى الفريق الذي سوف يحقق الحرية أخيراً.

لأطرح السؤال بالشكل التالي: أي نوع من السلطة، أي نوع من القواعد الإنسانية، أي نوع من الهوية، سوف نسمح لأنفسنا بأن يقودنا وأن يُرشد بحثنا وأن يملّي علينا أنماطنا التربوية؟ هل نقول: ها إننا قد ربحتنا الآن وحققتنا المساواة والاستقلال، فلنرفع أنفسنا وتاريخنا وهويتنا الثقافية والإثنية فوق الآخرين وفوق توارخهم وهوياتهم، ولنعط (على نحو غير نقدي) هويتنا الخاصة بنا مركزية وهيمنة قاهرة؟ هل نستعيز عن النموذج الأوروبي المتمركز بنموذج أفريقي المتمركز أو إسلامي/ عربي المتمركز؟ أم أننا - أسوة بما حدث مراراً في عالم ما بعد الاستعمار - نحقق استقلالنا لكننا نلجأ إلى نماذج تربوية نستقيها بكسلٍ من أماكن أخرى وتبناها على نحو تقليدي وغير نقدي؟ وباختصار، هل نستخدم الحرية التي حاربنا من أجلها لكي ننسخ القيود التي زوّرها لنا العقل والتي استعبدتنا يوماً، فننطلق بعد أن شككنا أنفسنا فيها إلى فرضها على من هم أقل حظوة منا؟

إن طرح هذه الأسئلة يعني أن الجامعة - وبشكل عام المؤسسة

طالب العلم فيها، وسوف تنهي عملها حين تنهي المقدار المذكور هذا. إنها تتفقد العقل في أن يفكر بطريقة جيدة في جميع الأمور، وأن يسعى إلى الحقيقة وأن يدركها.

لاحظ العناية التي يختارها نيومان - الذي لعله أن يكون هو و Swift أعظم كتاب النثر الإنكليزي - كلماته المعبرة عن الأفعال التي تؤدي في طلب العلم: كلمات من نوع «تثقف» و«يسعى» و«يدرك». إن أياً من هذه الكلمات لا تتضمن ما يوحي بالإكراه، أو المنفعة المباشرة، أو المزية الفورية، أو السيطرة. ويقول نيومان في موضع آخر:

المعرفة أمرٌ ثقافي، يدرك ما يحس به عبر الحواس. إنه أمرٌ يكون رأياً في الأشياء، يرى أكثر مما تقدمه له الحواس؛ يفكر بما يراه وأثناء رؤيته لما يراه ويمتخ هذا فكرة من الأفكار.

ويُضيف:

أن تجهل ترتيب الأشياء بعضها بالنسبة إلى بعض هو حال العبيد أو الأطفال. أما أن ترسم مخطّطاً للعالم فهو مفخرة الفلسفة أو طموحها على الأقل.

إن نيومان يعرف الفلسفة بأنها أعلى مرتبة في المعرفة.

إن هذه الأقوال ذات بلاغة لا تُضاهى، ولن يتقص من قيمتها إلا القليل حين نذكر أنفسنا بأن نيومان كان يتحدث إلى / عن الرجال الإنكليزي، لا النساء، وبأنه كان يتحدث عن تربية الشبان الكاثوليكين [دون غيرهم]. ومع ذلك، فإن الحقيقة العميقة في ما يقوله نيومان، تهدف في رأيي، إلى تفويض أي نظرة جزئية أو ضيقة إلى التعليم، نظرة تبدو وكأنها لا تبغي إلا تعزيز هوية مهيمنة وفاتنة دون غيرها، هوية القوة أو السلطة الحالية. ولعل نيومان - شأنه في ذلك شأن كثير من معاصريه الفيكتوريين^(١)، كراسكين الذي يقفز إلى الذهن سريعاً - قد كان يدعو بإخلاص إلى نوع من التربية يعطي الأولوية القصوى للقيم الإنكليزية أو الأوروبية أو المسيحية في المعرفة. غير أننا قد نقصد أحياناً أن نقول شيئاً فتسلل فكرة أخرى مناقضة إلى خطابنا فتتقدده وتبث فيه فكرة مختلفة عما كنا قد قصدنا إليه على السطح وأقلّ جزءاً منه. إن هذا هو ما يحدث لنا حين نقرأ نيومان. إننا لنُدرك فجأة أن كلماته، على تمجيدها الواضح لمفهوم عن العالم طاغٍ في توجهاته الغربية قليل المراعاة لما هو أفريقي أو أمريكي - لاتيني أو هندي، تُزلق فكرة مؤداها أن هوية إنكليزية أو بريطانية لا تكفي هي الأخرى، وأن مثل هذه الهوية لا تمثل في جوهرها ولا في أفضل الأحوال كل ما تعنيه التربية والحرية.

وأته ليصعب بالتأكيد أن نجد عند نيومان ما يُجيز التخصّص الغامبي^(٢) [الضيق] أو الجمالية الجنتلمانية [النخبوية]. ويقول إن ما يتوقّعه من المؤسسة الأكاديمية:

هو القدرة على رؤية أشياء كثيرة شيئاً واحداً، وعلى إحالتها إفرادياً إلى مكانها الحقيقي في النظام العالمي، وعلى فهم قيمها الخاصة بها، وتحديد اعتماد الواحد منها على الآخر.

إن هذا التمام التأليفي [المزجي] ذو صلة خاصة بأوضاع النزاع السياسية المشحونة، والتوتر الذي لم يجد طريقه إلى الحل، والفوارق الاجتماعية والأخلاقية التي هي مكّون أساسي من مكونات عالم المؤسسة الأكاديمية اليوم. فنيومان يقترح نظرة واسعة وسَمحة إلى التنوع الإنساني. وإن الرابط المباشر بين ممارسة التربية - وممارسة الحرية، توسّعاً - في المؤسسة الأكاديمية من جهة، وتصفية حسابات سياسية من جهة ثانية، أو ربط تلك الممارسة بانعكاس مائل وغير معدّل لنزاع قومي حقيقي، لا يشكّل سعيّاً وراء المعرفة. فضلاً عن أنه في النهاية لا يتفقد أنفسنا ولا أولادنا - وهذا جهد أبديّ تجاه الفهم. ولكن ما تراه يحدث حين نأخذ في عين الاعتبار وصفات نيومان في رؤية أشياء كثيرة شيئاً كاملاً، وماذا يحدث حين نُحيل هذه المفاهيم إفرادياً على موقعها الحقيقي في النظام الإنساني ونقلها إلى عالم اليوم - عالم الهويات القومية المحصنة، والنزعات الحضارية، وعلاقات القوة؟ هل ثمة من إمكانية لردم الهوة بين البرج العاجي المكرس للعقلانية التأملية التي يدعو إليه نيومان في الظاهر من جهة، وحاجتنا الملحة من جهة ثانية إلى تحقيق ذاتنا وتثبيتها وسط خلفيّة تاريخيّة من القمع والنفي؟

أعتقد أن الإمكانية متاحة. بل إنني أذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن ردم تلك الهوة هو بالتحديد دور المؤسسة الأكاديمية المعاصرة، لأن تأثير المجتمع بالسياسة أكثر مباشرة من أن يؤدي دوراً يمثل تلك الأخلاقية والثقافية. وأعتقد أنه ينبغي علينا أولاً أن نقبل فكرة أن القومية المُشرّة (resurgent)، بل القومية المناضلة كذلك، سواء أكانت قومية الضحية أم المنتصر، لها حدودها. إن القومية هي فلسفة الهوية مصوغة في عاطفة منظّمة بطريقة جماعية. إنها بالنسبة لمن ينبثق من التهميش والملاحقة أمرٌ ضروري: فهوية قد أُجّلت وأنكرت أمداً طويلاً تحتاج إلى أن تظهر إلى العلن وتحتل مكانها بين الهويات الإنسانية الأخرى. غير أن هذا ليس إلا الخطوة الأولى. فإن جعل التربية، كلها أو معظمها، خاضعة للهدف القومي هو

(٢) الغامتان: رُفعتان تُوضعان على عيني الفرس لتمنعه من النظر جانبيّاً.

(١) أي أولئك الذين عاشوا في عصر الملكة فيكتوريا الإنكليزية (١٨٣٧ - ١٩٠١) (هـ.م.).

حد للافاق الإنسانية من غير ضمانة ثقافية أو - وهذا رأيي - من غير ضمانة سياسية.

وإن افتراضنا بأن غايات التربية ستتحقق على النحو الأفضل بالتركيز على تمايزنا الخاص بنا، وعلى هويتنا الإثنية الخاصة بنا، وعلى ثقافتنا وتقاليدنا، سوف يضعنا - ويا للسخرية! - حيث وضعتنا نظرية القرن التاسع عشر العنصرية: في مرتبة الأعراق التابعة والأدنى والأوضاع، غير قادرين على أن يكون لنا نصيب في الثروات العامة للثقافة الإنسانية. إن القول بأنّ على النساء أن يقرأن الأدب النسائي بالدرجة الأولى، وأنّ على السود أن يتعلموا ويتقنوا تقنيات السود المتعلقة بالفهم والتأويل وحدها، وأن على العرب والمسلمين أن يعودوا إلى القرآن سعياً وراء جميع أشكال المعرفة والحكمة، هو عكس لما قاله كارلايل وغوبينو - ومفاده أن على جميع الأعراق الأدنى أن تحفظ بمكانتها الأوضع في العالم. والحق أنّ ثمة فسحة للجميع في لقاء النصر، كما قال ايميه سيزير: فلا عرق له حق احتكار الجاهل أو الذكاء.

إن هوية واحدة متسلطة في لب المؤسسة الأكاديمية - سواء أكانت تلك الهوية عربية أم أفريقية أم آسيوية - هي تقييداً وحرمان. فالعالم الذي نعيش فيه مكوّن من هويات متعددة تتفاعل بتناغم تارة ويتناقض تارة أخرى. إنّ عدم التعامل مع هذا الكل - الذي هو في الحقيقة نسخة معاصرة للكل الذي وصفه نيومان بأنه صورة مكبرة للعقل - معناه انعدام الحرية الأكاديمية. إنّه لا يسعنا أن ندعي السعي وراء العدالة حين لا ننادي إلا بالمعرفة المتعلقة بأنفسنا وحدها. وهكذا فإن نموذجنا للحرية الأكاديمية يجب أن يكون المهاجر أو الرحالة. فإذا كان علينا في العالم الحقيقي خارج المؤسسة الأكاديمية أن نكون ذواتنا ولا شيء غير ذلك، فإن علينا داخل المؤسسة الأكاديمية أن نكتشف وأن نسافر بين الذوات الأخرى والهويات الأخرى والتشكيلات الأخرى التي تحفل بها المغامرة الإنسانية. غير أنّ الأهم في هذا الاكتشاف المزدوج للذات والأخر هو القول بأن الدور إنما يقع على عاتق المؤسسة الأكاديمية في تحويل ما يمكن أن يكون نزاعاً أو سجلاً أو تثبيتاً إلى توفيق وتبادل واعتراف وتفاعل خلاق. إنّ كماً كبيراً من المعرفة التي أنتجتها أوروبا عن أفريقيا أو الهند أو الشرق الأوسط قد نبع في الأصل من الحاجة إلى السيطرة الإمبريالية؛ وبالفعل، فإنّ دراسة حديثة لروبرت ستافورد عن رودني مورشيسون تبين بإقناع أنّ الجيولوجيا والبيولوجيا قد ورطتا، كما الجغرافيا والأنثوغرافيا، في الصراع الإمبريالي على أفريقيا. إنّ علينا، بدل أن نعتبر البحث عن المعرفة في المؤسسة

الأكاديمية بحثاً عن قهر الآخرين والتحكم بهم، أن نعتبر المعرفة شيئاً أهلاً لأن نخاطر من أجله بالهوية؛ ويجب أن نعتبر الحرية الأكاديمية دعوة لأن نتخلى عن الهوية أملاً في فهم، وربما اعتناق، أكثر من هوية واحدة. ينبغي علينا، أبدأً، أن ننظر إلى المؤسسة الأكاديمية بوصفها مكاناً يسافر فيه: لا نملك شيئاً فيه لكننا مرتاحون في جميع أرجائه.

المثقف الرحّالة يجتاز الأراضي ويهجر المواقع الثابتة في كلّ وقت. وأمّا المثقف المتسلط فلا يتحدث إلاّ عن حقله هو!

وفي نهاية المطاف فإنّ ثمة نموذجين يسكنان الحيز الأكاديمي والثقافي الذي توفّره المدرسة والجامعة. فنحن، من جهة، نستطيع أن نكون في ذلك الحيز سعياً وراء الحكم والسيطرة. وفي ظل مفهوم كهذا للحيز الأكاديمي، يكون الأكاديمي المحترف ملكاً وسلطاناً. في هذا النموذج تجلس وتراقب ما يجري أمامك بتجرّد وسيادة وتكون شريعتك مستمدة من كون ذلك الحقل هو حقلك أنت، تستطيع أن تنعته بنفوذ بأنه في الأساس حقل عربي أو أفريقي أو إسلامي أو أمريكي أو غير ذلك. غير أنّ النموذج الآخر أكثر تحرراً ولعباً من النموذج الأول، وإن لم يكن أقلّ جدية. إن نموذج الرحالة لا يعتمد على القوة، بل على الحركة، على الرغبة في ولوج عوالم مختلفة، واستخدام مصطلحات مختلفة، وفهم تشكيلة من الأنفة والوجوه المستعارة والحُطَب. يجب على الرحالين أن يتوقفوا عن المطالبة بالروتين المألوف، وأن يعيشوا في إيقاعات وطقوس جديدة. إنّ الرحالة، بخلاف الكثيرين وبخلاف السلطان الذي ينبغي عليه أن يحرس مكاناً واحداً ويدافع عن حدوده، ليجتاز الأراضي ويهجر المواقع الثابتة في كل وقت. أن يتم فعل الاجتياز ذاك بتفانٍ وحب وإحساس واقعي بطبيعة الأرض هو في رأيي نوع من الحرية الأكاديمية في أرقى صورها، لأنّ واحدة من ميزاتها الأساسية قدرتك على ترك السلطة والعقيدة للسلطان. سوف يكون أمامك أمورٌ أخرى تفكر بها وتمتع بها، أمورٌ مختلفة عن شخصك وحقلك، وإنّ مثل هذه الأمور أشدّ وقعاً في النفس وأجدراً بالدراسة والاحترام من تملق الذات وتقديرها على نحو غير نقدي. إنّ الانخراط في العالم الأكاديمي هو، إذن، ولوج إلى بحث متواصل عن المعرفة والحرية.